الأمم المتحدة

A/C.3/71/SR.41

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
6 January 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد أيريزا (نائب الرئيس) ..... (إندونيسيا)

المحتويات

البند ٦٦ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)*

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما (تابع)

البند ٦٧ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org) .

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

16-19160X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيدة ميخا فيليس (كولومبيا)، تولى السيد إيريزا (إندونيسيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٦٦ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع) (A/C.3/71/3)

(أ) **القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب** (تابع) (A/71/18 و A/71/325 و A/71/327)

(ب) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما** (تابع) (A/71/288 و A/71/290 و A/71/297 و A/71/301 و A/71/399)

البند ٦٧ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/71/318 و A/71/326)

١ - **السيد الحسيني** (العراق): جدد تضامن بلده مع الشعب الفلسطيني وجميع الشعوب العربية الأخرى الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي، وحي تمسّك الشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، متمتعا بسيادته على موارده الطبيعية.

٢ - وقال إن العراق يدين جميع الانتهاكات الخطيرة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي من اعتقالات عشوائية، وتجريف للأراضي، ومصادرة الأراضي والممتلكات، واستخدام العنف المفرط ضد المدنيين؛ ويدين أيضا رفض إسرائيل الامتثال للقرارات الدولية ذات الصلة وجهودها الرامية إلى منع التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة لقضية فلسطين.

٣ - وأضاف أن سياسة التمييز والحصار الجماعي والقتل الممنهج التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلية تتعارض مع أبسط مبادئ حقوق الإنسان، وتحرم الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة من مقومات الحياة الحرة والعيش الكريم. وشدد على أن خطط بناء المستوطنات والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والحصار الجائر المفروض على قطاع غزة تُعد انتهاكات فاضحة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

٤ - ودعا قوات الاحتلال الإسرائيلية إلى احترام القانون الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة وأحكام اتفاقيات جنيف، والانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري والأراضي اللبنانية التي لا تزال تحت الاحتلال الاسرائيلي. وطالب المنظمات الدولية، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان، بمواصلة إيلاء الاهتمام لحالة الشعب الفلسطيني المحروم من حقه في تقرير المصير. وختم كلامه مطالبا بإبقاء هذه المسألة على جدول أعمال اللجنة الثالثة لضمان بقاء القضية الفلسطينية ضمن الاهتمامات العالمية، وفضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

٥ - **السيدة لودهي** (باكستان): قالت إن الحق في تقرير المصير قاعدة قطعية من قواعد القانون الدولي، أكدها بشكل لا لبس فيه كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومع ذلك، لا يزال الملايين من الأشخاص مجبرين في هذا القرن الحادي والعشرين على العيش تحت الاحتلال والهيمنة الأجنبية، محرومين من حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ولاحظ أن كل محتل يسوق نفس الذرائع والتعلات لتبرير القمع الذي يمارسه، بالخلط بين الكفاح من أجل الحرية وبين الإرهاب، ويستعمل القوة الغاشمة لقمع التطلعات المشروعة للشعوب إلى الحرية، ويلقي باللوم على الآخرين لتغطية عار أفعاله.

٦ - ودعا إلى إتاحة ممارسة حق تقرير المصير بحرية وبدون أي قسر أو قمع، وأوضح أن ذلك الحق لا يتقادم مع مرور الزمن، مشيرا إلى أن النزاع حول جامو وكشمير الذي يتواصل منذ عقود يجب أن يُسوّى وفقا لتلك المبادئ الأساسية. وذكّر بأن عددا من قرارات مجلس الأمن نصّت بوضوح على أن الوضع القانوني لجامو وكشمير في المستقبل ينبغي أن يتقرر من خلال استفتاء ديمقراطي حر ونزيه يُجرى

تحت إشراف الأمم المتحدة؛ ولكن شعب كشمير ينتظر منذ أكثر من ٧٠ سنة تنفيذ تلك القرارات، وقد ثار جيل جديد من الكشميريين، يقودهم بالخصوص شباب كشمير، من أجل التحرر من الاحتلال الهندي غير المشروع، متحدين الرصاص وحظر التجول ومطالبين بحقهم في تقرير مصيرهم.

٧ - وقال إن القانون الدولي وإعلانات الأمم المتحدة المتعلقة بتقرير المصير منحت الكشميريين الحق في الكفاح بجميع الوسائل المتاحة لديهم، من أجل تقرير مصيرهم، وفي تلقي الدعم الأدبي والسياسي من المجتمع الدولي. وأضاف أن باكستان لا تزال ملتزمة بإيجاد حل عادل لنزاع جامو وكشمير وفقا لتطلعات الشعب الكشميري ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. واعتبر أن الوفاء بالوعد الذي قُدم منذ زمن طويل للشعب الكشميري بمنحه حقه في تقرير مصيره أصبح ملحّا وذا أهمية حيوية في إحلال سلام عادل في المنطقة.

٨ - وختم قائلا إن إعلان وبرنامج عمل ديربان يمثلان أرضية فعالة للتصدي على نحو شامل للعنصرية وكراهية الأجانب وما يتصل بها من تعصب.

٩ - **السيد أجايي** (نيجيريا): قال إن القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب يمثل أحد المبادئ الرئيسية في السياسة الخارجية لبلده، وأن نيجيريا وقّعت على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وعلى الصعيد الوطني، تمثل حرية التعبير للأفراد والمنظمات، بما في ذلك الصحافة والمدافعين عن حقوق الإنسان، مسألة في غاية من الأهمية. وأشار إلى أن دستور البلد يحظر التمييز ضد أي مواطن على أساس الانتماء العرقي أو الثقافة أو اللغة أو الديانة أو المعتقد، وإلى أن نيجيريا تؤوي حوالي ٢٥٠ مجموعة عرقية، ولا توجد مع ذلك أي أقلية تعاني من التمييز في سعيها إلى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وتتاح لها جميعا فرص كبيرة للمشاركة في حوار سياسي مفتوح وصحّي يشجع الوئام السياسي والتضامن الاجتماعي. وبيّن أن الحملة الوطنية لمكافحة الإرهاب تعزز حقوق الجميع وتحميها، بصرف النظر عن الانتماء العرقي أو المعتقد أو الثقافة، وأنه لا يُتسامح في نيجيريا مع شعارات الكراهية، والتحريض العنصري والتلاعب بالعواطف الشوفينية. وأفاد بإن وكالات إنفاذ القانون عُززت لكي تتمكن من التصدي للحركات والجماعات المتطرفة التي تحرض على العنصرية وتدعو إلى أعمال التمييز العنصري.

١٠ - وأضاف يقول إنه بالرغم من الجهود الوطنية والدولية، لا يزال التمييز والفصل العنصري يمثلان تحديات رئيسية أمام المجتمع الدولي، وإن حكومة نيجيريا تدعم الآليات التي تشجع على الحوار الدولي وعلى التعاون على جميع الصعد. واعتبر أن إعلان وبرنامج عمل ديربان يمثلان وسيلة رئيسية للتصدي لمسائل العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب، وأعرب عن دعم نيجيريا لفكرة تضمين القوانين البلدية للدول الأعضاء أحكاما تشجع على قبول التنوع الثقافي والعرقي.

١١ - وقال إن العنصرية وكراهية الأجانب فاقمتا محنة اللاجئين والمهاجرين، ودفعتهم أكثر من ذي قبل إلى هامش المجتمعات حيث أصبحوا يواجهون مزيدا من الاستبعاد الاجتماعي - الاقتصادي والاستغلال غير المشروع. وناشد ممثل نيجيريا الدول أن تتخذ التدابير الكافية لمنع الهجمات على المهاجرين واللاجئين، بدافع كراهية الأجانب، ولمعاقبة مقترفيها. وقال إن حكومة بلده تدعم العقد الدولي للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. وأنها سوف تواصل التعاون مع منظمات المجتمع المدني في مكافحة العنصرية، وكراهية الأجانب، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع خطابات الكراهية والتحريض ضد الأفراد أو الجماعات، وفقا للقانون الدولي.

١٢ - **السيد جوشي** (الهند): قال إن انضمام جميع الدول إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وتنفيذها الكامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان أمر أساسي في جهود تعزيز المساواة وعدم التمييز التي تقتضي إجراءات حازمة وتعاونا على الصعيد الدولي. ورأى أنه يجب على كل دولة أن تتصدى للعنصرية من خلال التعليم والسياسات والقوانين الصارمة، وأشار إلى أن التزام حكومته بالقضاء على

العنصرية يقوم على المبادئ الأساسية للتآخي العالمي، والعدالة، وعدم التمييز، وأن دستور بلده يحتوى على ضمانات ضد العنصرية والتمييز العنصري. وقال إن الهند، وهي عضو مؤسس في حركة عدم الانحياز، تقف في صدارة بلدان الحركة الساعية إلى إعمال حق الشعوب في تقرير المصير. وأعرب مجددا عن تضامن وفده الثابت مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف، وعن دعمه الكامل لعملية السلام ولخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

١٣ - وشدد على أنه لا يمكن للحق في تقرير المصير أن يصبح أداة لنشر الفوضى والنيل من التماسك السياسي لبلد ما أو من سلامته الإقليمية، في انتهاك لأغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وأشار إلى أن اللجنة الثالثة استمعت منذ قليل للدعاية التي ألفت باكستان ترديدها بشأن الحق في تقرير المصير، وأن وفده يرفض جميع تلك الادعاءات التي ليس لها أساس من الصحة. وقال إن باكستان التي حُرم شعبها من حقوقه الديمقراطية معظم تاريخه، لا تزال تحتل جزءا من ولاية جامو وكشمير الهندية، وتحكمها عمليا كمستعمرة. وقد استغلت باكستان مرارا مفهوم تقرير المصير في توسعها الإقليمي، من خلال الإرهاب ضد الهند. وذكّر ممثل الهند وفدَ باكستان بأن الهند أكبر ديمقراطية في العالم، وأنها تجري بانتظام انتخابات حرة ونزيهة في ولاية جامو وكشمير، ملبية بذلك تطلعات سكانها. وأضاف يقول إن آلاف المواطنين الهنود الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، يقعون ضحية الهجمات الإرهابية اللاإنسانية المتكررة التي يشنها عملاء باكستان في المنطقة. وختم قائلا إن باكستان سوف تقدم خدمة لشعبها لو ركزت على التحديات التي يواجهها مجتمعها، بدلا من التركيز على أراضي جيرانها، في انتهاك صارخ لجميع المعايير الدولية.

١٤ - **السيدة سكر** (الأردن): قالت إن حق تقرير المصير عنصر أساسي في التمتع بالحقوق الأخرى. وإن تمكين الشعوب من ممارسة ذلك الحق يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، مثلما ورد تأكيده في كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولاحظت أنه لا يمكن التذرع بأي ذرائع لحرمان شعب من ذلك الحق المعترف به دوليا، وأن منح الشعوب حقها في تقرير مصيرها ينعكس بشكل إيجابي على السلم والاستقرار الدوليين.

١٥ - وشددت على ضرورة إعمال حق الشعب الفلسطيني في إنشاء دولته المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة والمتواصلة جغرافيا وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لحدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. ودعت إسرائيل إلى أن تتوقف عن إجراءاتها الأحادية الجانب التي تهدف إلى استباق نتائج المفاوضات حول القضايا الجوهرية، وفي مقدمتها أنشطة الاستيطان، وبناء جدار الفصل، وهدم البيوت، ومصادرة الأراضي، وقتل الأبرياء. وذلك لتمهيد العودة إلى مفاوضات جدية ترتكز على نية صادقة لتحقيق سلام عادل وشامل.

١٦ - **السيد دهقاني** (جمهورية إيران الإسلامية): أعرب عن القلق الشديد الذي يساور بلده بسبب الهجمات الناتجة عن كراهية الأجانب التي يتعرض لها اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون، وبسبب تنامي استخدام العبارات العنصرية في وصفهم على وسائل التواصل الاجتماعي وعلى لسان بعض السياسيين والأحزاب السياسية على اختلاف مشاربها السياسية. وقال إنه ينبغي أن يمثل إعلان وبرنامج عمل ديربان والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري خارطة الطريق في مكافحة جميع أشكال العنصرية والتعصب.

١٧ - ولاحظ أنه أصبح مألوفا في بعض البلدان الغربية رؤية تنامي كراهية الإسلام؛ وانتشار الأحزاب السياسية التي تدعو صراحة إلى معاداة الإسلام، ولها برامج تعادي اللاجئين والأقليات؛ والمبالغة في الإجراءات الأمنية في مراقبة اللاجئين. ويواجه المسلمون وأقليات أخرى بشكل متزايد كراهية الأجانب ومعاملة تمييزية تنتج كراهية وتطرفا ورغبة في الانتقام. ويبدو أن العديد من البلدان الغربية غير مهتمة بالتزايد المخيف الذي يشهده التهميش، والاستبعاد، والحرمان، والشوفينية الثقافية، وانتشار كراهية الأجانب بلا هوادة،

والعنصرية والكراهية على أساس العرق، وهي نزعة يمكن أن تكوّن أرضية تفرّخ الإرهاب وتتسبب في كوارث.

١٨ - ومضى يقول إن من دواعي القلق الشديد أن إسرائيل، النظام الوحيد الذي يطبّق الفصل العنصري في القرن الحادي والعشرين، متمادية في انتهاك حقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين مع إفلاتها تماما من العقاب. وأن الصمت المطبق من جانب من يدّعون الدفاع عن حقوق الإنسان، أمام سجل العنصرية المقيت هذا، ليس من قبيل الصدفة. فالتحيز العنصري يظهر في كل جانب من جوانب الحياة الإسرائيلية، والتمييز والفصل المنهجيان بين السكان اليهود وغير اليهود يذكّرنا بنظام الفصل العنصري المقيت. وليس بإمكان النظام الإسرائيلي، مهما بلغ حجم ما ينشره من افتراءات ومغالطات، أن يحجب الخطورة الحقيقية والملحة التي تمثلها تلك الممارسات على الكفاح العالمي ضد العنصرية وكراهية الأجانب والتعصب.

١٩ - **السيدة هورباشوفا** (أوكرانيا): قالت إن التشريعات الأوكرانية تكفل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتضمن المساواة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافة لجميع المواطنين، بدون أي تمييز. وذكّرت بأن الوفد الأوكراني قدّم في آب/أغسطس ٢٠١٦ تقريرين دوريين إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري.

٢٠ - وأضافت أنه منذ احتلال الاتحاد الروسي مؤقتا لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيباستبول، وعدوانه العسكري على بعض مناطق إقليم دونباس، تستهدف سلطات الاحتلال السكان الأصليين من تتار القرم والمواطنين الناطقين بالأوكرانية المقيمين في الأراضي المحتلة. وأشارت إلى أن الاجراءات التمييزية التي اتخذتها تلك السلطات موثقة توثيقا جيدا وقد نُشرت في العديد من التقارير التي أعدتها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والعديد من المنظمات غير الحكومية، وغيرها.

٢١ - وأعربت عن القلق العميق الذي يساور حكومتها بسبب العنف العنصري الذي تقترفه بشكل متزايد منظمات أقصى اليمين ضد الأقليات العرقية والمهاجرين في الاتحاد الروسي، ولا سيما ضد أصيلي القوقاز وآسيا الوسطى. وقالت إن الحكومة الروسية تؤيد حركات أقصى اليمين وتوافق على مشاركتها في العدوان الجاري ضد أوكرانيا كجزء من استراتيجيتها الحربية الهجينة، كما أن وسائط الإعلام المملوكة للدولة تنشر دعاية الكراهية. ووصفت هذه التطورات بأنها تبعث على الجزع العميق، ولا سيما في سياق العنف الشديد الذي حدث في مرسيليا في حزيران/يونيه ٢٠١٦ وفي خضم تحضيرات الاتحاد الروسي لاستضافة مباريات كأس العالم لعام ٢٠١٨ التي ينظمها الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا). وختمت داعية الاتحاد الروسي إلى وضع حد لممارسة التحريض على الكراهية.

٢٢ - **السيدة غريغوريان** (أرمينيا): قالت إن التحدي الرئيسي الذي يقف في طريق إعمال الحق في تقرير المصير هو غياب الإرادة السياسية لتهيئة بيئة تمكّن من ممارسة ذلك الحق. وذكّرت بأن على الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التزام بتعزيز إعمال الحق في تقرير المصير واحترام ذلك الحق وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

٢٣ - وأشارت إلى أن أصحاب الحق في تقرير المصير حُرموا في بعض الحالات، بالقوة، من التمتع به، وقد تفاقم وضعهم وأصبح ينطوي على أعمال وحشية وانتهاكات جسيمية لحقوق الإنسان. وقالت إن استخدام القوة لا يؤدي إلاّ إلى تدهور الحالة فتتزلق الأطراف في نزاع طويل الأمد، مثلما حدث في نزاع ناغورنو - كاراباخ. وإنه يجب احترام حقوق الإنسان للسكان المقيمين في مناطق النزاع، بصرف النظر عن المركز القانوني للإقليم. وينبغي ألاّ يُعزل أولئك السكان عن المجتمع الدولي، وينبغي السماح لآليات حقوق الإنسان بالوصول إلى تلك المناطق. واعتبرت أن التنفيذ

الفعلي للحق في تقرير المصير يساهم في التمتع بقدر أكبر من حقوق الإنسان، وفي تحقيق السلام والاستقرار والأمن. وختمت مداخلتها بدعوة المجتمع الدولي إلى العمل بشكل تتضافر فيه جهوده المبذولة في مجال حقوق الإنسان وقضايا الأمن، بدلا من بذل جهود متوازية.

٢٤ - **السيدة شيكونغو** (ناميبيا): قالت إن القلق العميق يساور حكومتها بسبب أنباء التعجيل ببناء مستوطنات إسرائيلية؛ وبناء الجدار؛ واستغلال الموارد الطبيعية للشعب الفلسطيني؛ واستمرار هدم المنازل، وتدمير المؤسسات الاقتصادية، والأراضي الزراعية، والبنى التحتية؛ وسحب رُخص الإقامة. وقالت إن الاستمرار في سياسة الحصار ووضع القيود القاسية على تنقل الأشخاص والسلع إلى غزة المحاصرة يمثل عقابا جماعيا مسلطا على الشعب الفلسطيني.

٢٥ - وذكّرت بأن حكومتها دعت إسرائيل إلى التوقف فورا عن بناء المستوطنات والجدار وهدم منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم. وشددت على أنه يتعين على إسرائيل أن تمتثل لالتزاماتها القانونية، وفقا للفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية منذ ١٢ سنة، وأن تتوقف عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية للأراضي الفلسطينية وللجولان السوري المحتل. وبيّنت أن برنامج المستوطنات غير المشروع، وفصل الأسواق الفلسطينية عن الأسواق العالمية، وحصار غزة هي إجراءات تعوق اقتصاد الأراضي المحتلة، وأن تحقيق إمكانات فلسطين الاقتصادية بالكامل يتطلب وضع حد للاحتلال الإسرائيلي. وقالت إنه من غير المقبول أن يكون الاقتصاد الفلسطيني معتمدا بشدة على المساعدة الدولية لأن هناك العديد من القيود تعوق الأنشطة الاقتصادية العادية، وإن الاستقلال وبناء دولة يمثلان جانبين من حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وتدعو ناميبيا، بالتالي، المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن إلى الوفاء بالتزاماته وإلى مساعدة شعب فلسطين على إعمال حقه الأساسي في الاستقلال وتقرر المصير.

٢٦ - وأضافت أن للشعب الصحراوي الحق في تقرير مستقبله ومصيره، وأن حكومتها تدعو المغرب إلى احترام مبادئ الأمم المتحدة ومؤسساتها والالتزام بتلك المبادئ من خلال تنفيذ قرارتها، ولا سيما قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥)، بغية إنهاء استعمار الصحراء الغربية. وأضافت إنه يجب تمكين شعب الصحراء الغربية من التمتع بحقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره، كما أن شرعية أي مطالبة بالصحراء الغربية ينبغي أن يقررها الشعب الصحراوي نفسه وليس أي قوة خارجية. وقالت إن ناميبيا سوف تقبل نتائج إجراء استفتاء. ودعت إلى أن تكون نزاهة وشرعية تلك العملية موضع مراقبة عن كثب لمنع الأشخاص غير المؤهلين من التأثير على نتائجها.

٢٧ - **السيدة مامادوفا** (أذربيجان): أعربت عن القلق العميق الذي يساور حكومتها بسبب الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ولا سيما الصور النمطية السلبية المتداولة عن الديانات، وكراهية الإسلام، والتحيز والتمييز ضد المسلمين. وقالت إنه لا يجوز الربط بين أي ديانة معينة وبين العنف والإرهاب. ويجب بذل قصارى الجهد لتعزيز الحوار بين الثقافات والديانات تصديا لتنامي التحيز والكراهية في العالم. وأشارت إلى أنه بإمكان وسائط الإعلام أن تقوم بدور أكثر إيجابية في التصدي لانتشار الأفكار المتطرفة وفي تعزيز ثقافة التسامح، مثلما شدد على ذلك المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، في تقريره (A/70/321).

٢٨ - وذكّرت بأن لجنة القضاء على التمييز العنصري نظرت في أيار/مايو ٢٠١٦ في التقرير الجامع للتقارير الدورية من السابع إلى التاسع لأذربيجان (CERD/AZE/7-9)، وبأن اللجنة رحبت في ملاحظاتها الختامية (CERD/C/AZE/CO/7-9) بعدد من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ومنها زيادة انتظام الابلاغ، وإدخال تحسينات كبيرة على ظروف معيشة الأشخاص المشردين داخليا، وتعزيز

التعددية الثقافية من خلال مبادرات مثل استضافة الدورة السابعة لتحالف الأمم المتحدة للحضارات.

٢٩ - ولاحظت أن العنصرية لا تزال تعوق بشدة العلاقات الودية بين الشعوب والدول؛ وأنه يجب إيلاء مزيد من الاهتمام لما يُروّجه المسؤولون العامون ووسائط الإعلام من خطابات الكراهية، وللهجمات العنيفة التي تتعرض لها جماعات معينة في إطار سعي البعض إلى خلق مجتمعات متجانسة عرقيا. وقالت إن خطاب الكراهية في أرمينيا ضد أذربيجان، والذي يقوم فيه القادة الأرمينيون بدور رئيسي يمثل مصدر قلق شديد. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، كشفت حكومة أرمينيا عن معلم لشخصية وطنية أرمينية كانت تؤيد النازيين أثناء الحرب العالمية الثانية، في خطوة تمجّد النازية والنازية الجديدة في أرمينيا.

٣٠ - وأشارت إلى أن الحق في تقرير المصير ينطبق على شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وعلى الشعوب التي تعيش تحت الاستعباد الأجنبي وهيمنته وسيطرته، بمن فيهم من يعيشون تحت الاحتلال العسكري الأجنبي. ومع ذلك، تحدث حالات من سوء التفسير الواضحة للحق في تقرير المصير، ولا سيما عندما يُستخدم لتبرير استخدام القوة بشكل غير مشروع، أو الاحتلال العسكري، أو الانفصال من جانب واحد وبدعم من قوى خارجية عن دول مستقلة. ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك، عدوان أرمينيا المستمر على أذربيجان. وقالت إن أرمينيا حاولت بكل ما في وسعها أن تفرض تطبيق مبدأ تقرير المصير على الانفصال من جانب واحد للأقلية العرقية الأرمينية التي تعيش في أذربيجان. غير أن إعمال أي حق لا يمكن أن يكون من خلال وسائل غير قانونية. وكون أن استمرار حالة غير قانونية يعود إلى ظروف سياسية لا يجعل تلك الحالة قانونية. وفي حالات النزاع المسلح، لا يمكن التوصل إلى سلام بشكل لا يتسق مع القواعد القطعية للقانون الدولي التي تتضمن العدوان، والإبادة الجماعية، والتمييز العنصري.

٣١ - **السيدة باسين** (السنغال): قالت إن ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب هم أساسا أشخاص منحدرون من أصل أفريقي، وسكان أصليون، وأقليات لغوية وعرقية ودينية، ومهاجرون، وطالبو لجوء، ولاجئون. والسياسات الحكومية هي السبب أحيانا في التمييز ضد الأقليات والأجانب. وتلك السياسات تضر بالتماسك الوطني والاستقرار الاجتماعي وتتسبب في بعض الحالات في أعمال عنف ضد النساء والأطفال، وهي تتسبب بشكل متزايد في أعمال عنف ضد المهاجرين واللاجئين. وأضافت أن الحوار المفتوح والمتواصل بين الثقافات والأديان، وروح الأخوة والتماسك البيولوجي والثقافي، هي عناصر أساسية في مكافحة كراهية الأجانب في جميع أشكالها ومظاهرها. ولذلك يتعين على الحكومات أن تنفذ سياسات وتدابير تعزز التسامح، وتُنظم حوارا بين الأديان يشمل الجميع ويحترم التنوع الثقافي والعرقي والديني واللغوي. وناشدت الدول الأعضاء أن تصدّق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٣٢ - وأضافت تقول إن السنغال الذي يرأس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يشدد على الواجب الجماعي الذي يقع على عاتق المجتمع الدولي بوضع حد للانتهاكات المتعددة التي تتعرض لها حقوق الفلسطينيين، بما في ذلك السجن، والاحتجاز التعسفي، والعقاب الجماعي، والتمييز، وبناء جدار الفصل، وحصار قطاع غزة، وهدم المنازل والهياكل الأساسية المدنية، وتوسيع بناء المستوطنات. وأشارت إلى أن العديد من الفلسطينيين محرومون من عدة حقوق أخرى، مثل الحق في التعليم، والصحة، والتنمية. ويجب بالتالي تقديم المساعدة لهم لكفالة تمتعهم بحقوقهم غير القابلة للتصرف. وقالت إن على الأمم المتحدة مسؤولية إيجاد حل سلمي للنزاع يلبي الاحتياجات الأمنية لإسرائيل والتطلعات المشروعة للفلسطينيين في إقامة دولة ذات سيادة على أساس حدود ما قبل سنة ١٩٦٧ تكون القدس الشرقية عاصمة لها.

٣٣ - **السيدة سابخا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن القضاء على العنصرية والتمييز العنصري هو أحد دعامات سياسة بلدها المحلية، وأن الدستور يحظر جميع أشكال التمييز ويعاقب عليها. وخلال ولاية الرئيس مورالس آيما، ظهرت في الأوساط السياسية والاقتصادية عدة أشكال من العنصرية بلغت درجة ارتكاب أعمال عنف ضد سكان أصليين مزارعين ومجتمعات محلية متعددة الثقافات من طرف جماعات معارضة للحكومة لم تقبل التغييرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي بدأ العمل بها لفائدة الأغلبية. ولا يزال التمييز يؤثر على أكثر أفراد المجتمع فقرا ويديم دورة الفقر.

٣٤ - وذكّرت بأن الرئيس سنّ في عام ٢٠١٠ قانونا مناهضا للعنصرية وجميع أشكال التمييز العنصري ينص على إنشاء آليات وإجراءات لمنع ومعاقبة العنصرية والتمييز. وقد أعطى اعتماد ذلك القانون للشعب شعورا بالقدرة على الإبلاغ عن التمييز، وبأنه قادر على استخدام ذلك القانون لإنفاذ حقوقه. وحتى آيار/مايو ٢٠١٦، قُدم ٥٤ بلاغا عن التمييز ووجد ١١ منها طريق الحل من خلال الاجراءات الإدارية.

٣٥ - وقالت إن حكومتها أبرمت اتفاق شراكة بين وكالات حكومية ومنظمات تابعة للمجتمع المدني، بغية مكافحة العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب. وقد عزز ذلك الاتفاق القائم على التزامات معقودة في إطار إعلان وبرنامج عمل ديربان الحوار والتعاون.

٣٦ - وأضافت أن القانون رقم ١٣٩ لعام ٢٠١١، أعلن ٢٤ أيار/مايو ''يوم مكافحة التمييز''. وينص القانون على أنه يتعين على جميع المؤسسات العامة والخاصة في نظام التعليم، فضلا عن الهيئات العامة، أن تقوم بأنشطة تعليمية ووقائية وتوعوية في مجال مكافحة العنصرية والتمييز.

٣٧ - وختمت قائلة إنه يجب على المجتمع الدولي أن يشجع الالتزامات الدولية بمكافحة العنصرية، وأنه يتعين على الدول أن تنفذ سياسات عامة في المجالين السياسي والاقتصادي.

٣٨ - **السيد تانغارا** (غامبيا): قال إنه ينبغي للذكرى السنوية الخمسين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان أن تكون فرصة هامة يعيد فيها المجتمع الدولي تأكيد إرادته السياسية والتزاماته بالقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وذكّر بأن تلك الوثيقة أدانت الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في الماضي، ودعا الدول الأعضاء إلى تحمل مسؤولية الدور الذي قامت به خلال فترة الرق. وأشار إلى أنه لم يتحقق الكثير من التقدم في هذا الصدد، وإلى وجود حاجة ملحة لعقد مؤتمر لاستعراض وتقييم ما بلغه التنفيذ ولتحديد سبل المضي قدما.

٣٩ - وقال إن غامبيا ترحب بالتدابير التي اتخذها الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار، وتتذكر ضحايا الاسترقاق، وإنه ينبغي مع ذلك التفكير أكثر في الأبعاد الأخلاقية والسوسيولوجية لتلك الظواهر وآثارها السلبية على أفريقيا والأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي. وبيّن أن تردد المجتمع الدولي في التعامل مع أشكال الظلم التاريخي تلك هو السبب في استمرار التوتر ووجود جو من انعدام الثقة في العالم. ودعا المجتمع الدولي إلى عدم الاكتفاء بمجرد الجدل الروتيني وإلى الانتقال إلى اتخاذ اجراءات ملموسة. وأعرب عن مساندة غامبيا الكامل لمبادرة المجموعة الأفريقية بعرض مشروع قرار على الجمعية العامة يتناول الرق، وتجارة الرقيق، والاستعمار، وجبر الضرر والتعويض. وأوضح أن الغرض من ذلك القرار ليس توبيخ البلدان التي شاركت في تجارة الرقيق. بل هو دعوة موجهة إلى الشراكة الدولية لرفع أشكال الظلم الذي أحدثه الرق، واسترداد كرامة الأفارقة والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي.

٤٠ - وأضاف يقول إن الرق والعنصرية والعمل القسري طوّرت الغرب ولكنها أبقت على تنمية أفريقيا السوداء متأخرة، مما جعل الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي

لا يزالون يعانون من العنصرية المؤسسية. ويجب القيام بإصلاحات قانونية وتدوينها في إطار هياكل الحوكمة الدولية لمنع عودة ذلك التحيز وتلك الممارسات. وختم بالقول إن إنشاء تحالف دولي لتسوية المظالم القديمة، والقضاء على العنصرية واستعادة الثقة هي عوامل سوف تمكّن المجتمعَ الدولي من جعل إنجازات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تشمل الجميع.

٤١ - **السيد بوعسيلة** (الجزائر): قال إن المهاجرين يتعرضون بشكل متزايد للاستغلال وكراهية الأجانب والتمييز، وأن الأحزاب السياسية في بعض البلدان لا تتردد في الحط من كرامتهم في سعيها لكسب الانتخابات. وبيّن أن الربط بين الإسلام وبين الإرهاب والعنف هو شكل آخر من أشكال العنصرية والتعصب. ولذلك فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يركز أكثر على تصويب المفاهيم الخاطئة؛ ونشر الوعي في العالم بمختلف الثقافات والديانات؛ وتعزيز الحوار بين الديانات والثقافات، والتسامح، واحترام التنوع الثقافي والعرقي والديني. وعلى المجتمع الدولي أن يؤكد، أكثر من أي وقت مضى، التزامه بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان.

٤٢ - وأشار إلى أن الدستور الجزائري يمنح الأجانب المساواة في المعاملة، ويحمي حرية المعتقد والديانة، ويحظر نشر الخطابات العنصرية أو التمييزية أو التي تحرض على العنف بشكل مباشر أو غير مباشر. وذكّر بأن الجزائر تعترف باختصاص لجنة القضاء على التمييز العنصري في تلقّي ودراسة الرسائل الواردة من الأفراد أو مجموعات الأفراد المشمولين بنطاق ولايتها، ممن يدّعون أنهم ضحايا لانتهاك أي من حقوقهم المنصوص عليها في الاتفاقية.

٤٣ - وأعرب عن أسف وفده لأي محاولة ترمي إلى تضييق تفسير حق الفلسطينيين في تقرير المصير وأدان أي تدخل عسكري أو احتلال يهدد ذلك الحق. وقال إنه مع ذلك واثق بأن العدل سيسود بدعم من المجتمع الدولي. ودعا مجلس حقوق الإنسان إلى مواصلة إيلاء اهتمام خاص لانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في تقرير المصير، الناتجة عن العدوان أو الاحتلال أو التدخل العسكري. وأعرب عن أسفه العميق لأن الحق في تقرير المصير يتعرض للمخاطر في بعض البلدان ولا يزال بعيد المنال بالنسبة للفلسطينيين وجميع الشعوب التي تعيش في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، المتبقية، ومنها الشعب الصحراوي.

٤٤ - **السيدة غونزاليز تولوسا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن إعلان وبرنامج عمل ديربان كان بداية مرحلة جديدة في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من تعصب، ولكن المجتمع الدولي لا يزال بعيدا عن الوفاء بالتزاماته. ووصفت خطابات العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز المتنامية في العديد من أنحاء العالم والتي تستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة للتحريض على العنف والتعصب والتمييز العنصري، بأنها مثيرة للقلق. وأشارت إلى تزايد العنصرية وكراهية الأجانب في الخطابات العامة والسياسية في العديد من البلدان المتقدمة النمو، والتي تؤدي إلى رفض واستبعاد فئات اجتماعية أو إثنية أو عرقية أو دينية معينية. ومما يثير القلق أيضا ما يتعرض له المهاجرون في العديد من بلدان الشمال من قسوة بالغة واضطهاد ومعاملة تمييزية وتهميش. والمهاجرون يُحرمون بشكل متزايد من حقوقهم وحرياتهم الأساسية.

٤٥ - وقالت إن عدم التمييز من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها المجتمع في بلادها. وعلى أساس ذلك، اعتُمد في عام ٢٠١١ قانون يمنع التمييز العنصري، وأُنشئ معهد لمكافحة ذلك التمييز يعالج الحالات المحددة ويمثل أرضية يُستمع فيها لصوت المهاجرين والمنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين. وخلال عام ٢٠١٦، اضطُلع بأعمال تحضيرية لعقد المؤتمر الثاني لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري؛ ونُظمت حملات توعية للمنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين؛ ووُضعت خطط لإجراء مشاورات وطنية عن التمييز العنصري بهدف وضع خطة وطنية لمنعه والقضاء عليه.

٤٦ - وأضافت تقول إن بلدها يرفض محاولات أي منظمة أو حركة لنشر الممارسات أو الإيديولوجيات العنصرية على

أساس التفوق العرقي أو الإثني أو الديني، ويدين عودة الحركات والأفكار والأعمال المتطرفة إلى الظهور. وقالت إن عودة تلك الجماعات إلى الظهور يمثل نكسة للدول التي تقوم على الديمقراطية وسيادة القانون، وتهديدا للأجيال المقبلة.

٤٧ - ودعت المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده الرامية للاعتراف بالدَيْن الاجتماعي للقطاعات التي هُمّشت في الماضي نتيجة التمييز العنصري، وأيضا لمكافحة آفة العنصرية.

٤٨ - **السيدة رشيد** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى جميع أحكام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية؛ ولكن تلك الحقوق انتُهكت وسُحقت بالنسبة للشعب الفلسطيني الذي يعيش محروما منها تحت الاحتلال الإسرائيلي الغاشم منذ قرابة نصف قرن.

٤٩ - وذكّرت بأنه منذ بداية الاحتلال في عام ١٩٦٧، تتمادى الحكومة الإسرائيلية بدون هوادة في سياسة بناء المستوطنات وما يتصل بها من هياكل أساسية، بشكل غير مشروع، في انتهاك جسيم لاتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. وخلال السنة الماضية، تكثفت أنشطة بناء المستوطنات وما يتصل بها من انتهاكات حقوق الإنسان، مما يؤكد أن إسرائيل مهتمة بخططها الاستعمارية التوسعية أكثر من اهتمامها بالسلام والأمن. وواصلت إسرائيل أيضا بناء مستوطناتها غير المشروعة وشبكة من الطرقات المخصصة للإسرائيليين تربط بين المستوطنات، وبناء الجدار، ومصادرة مناطق شاسعة من الأرض، ونقل المستوطنين الإسرائيليين، وهي تُواصل بشكل صارخ خططها الرامية إلى استعمار وضم المزيد من أراضي فلسطين. وتتضمن تلك الخطط أيضا النقل القسري للمدنيين الفلسطينيين، وهدم المنازل والبنى التحتية، والحرمان من الخدمات الأساسية، وتعطيل العدالة الإنسانية، وإقامة نقاط تفتيش، وغير ذلك من القيود على الحركة مع فرض نظام تصاريح صارم. وقد اتخذت تدابير إضافية صُممت خصيصا للفصل بين السكان الفلسطينيين الأصليين وبين المستوطنين الإسرائيليين، وأقامت نظاما تمييزيا يرمي إلى تغيير الطابع الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة وتيسير نهب مواردها الطبيعية.

٥٠ - وأشارت إلى تواصل العنف والترهيب ضد الفلسطينيين، وهجمات التخريب ضد منازلهم وضيعاتهم وأماكن عبادتهم، بدون هوادة تحت أنظار قوات الاحتلال الاسرائيلي. وقد شجّع عدم قيام السلطة القائمة بالاحتلال بمحاسبة المستوطنين على جرائمهم الإرهابية حدوثَ المزيد من الهجمات مع إفلات كامل من العقاب، مما يمثل انتهاكا آخر لالتزام إسرائيل القانوني بحماية السكان الفلسطينيين.

٥١ - وأضافت تقول إن الاستعمار والتوسع والضمّ أنشطةٌ تتعارض تماما مع السعي إلى إنهاء الاحتلال وإحلال السلام. وإسرائيل تتحدث عن السلام وتعمل في الوقت نفسه على تقويضه، وتسخر من دعم المجتمع الدولي لحل الدولتين، وتعوق التوصل إلى اتفاق حقيقي للسلام. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل جهودا حقيقية ترمي إلى وضع حد للاحتلال الإسرائيلي وإلى إعمال حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ولا سيما حقه في تقرير المصير، ليمكنه العيش في أمن وحرية داخل دولة فلسطين الحرة وذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

٥٢ - وذكّرت بأن السلطة القائمة بالاحتلال تطبّق، منذ نصف قرن وبشكل مؤسسي، العنصرية والتمييز في أبشع صورهما في شكل احتلال عسكري أجنبي مطوّل مقرون بعناصر من الاستعمار والفصل العنصري. وقد وضع ذلك النظام الفلسطينيين، سواء مَن هم مواطنون إسرائيليون أو من يعيشون تحت الاحتلال العسكري، في حالة من الاستعباد الاقتصادي والاجتماعي. وهم يعيشون تحت القهر، محرومين من حقوقهم ومعزولين في مراكز سكانية محرومة مصممة لذلك الغرض. وهذا الواقع التمييزي واضح إلى درجة أن جميع المنظمات الدولية أو منظمات حقوق الإنسان المحترمة، بما فيها المنظمات غير الحكومية التي يوجد مقرها في إسرائيل

استنتجت أن العنصرية والتمييز العنصري هما في صلب الواقع الذي يعاني منه الفلسطينيون تحت الاحتلال الإسرائيلي.

٥٣ - وأعربت عن القلق الشديد الذي يساور وفدها لأن مواطني إسرائيل الفلسطينيين، وهم يمثّلون خُمس السكان، لا يزالون مستهدفين بمجموعة كبيرة من القوانين العنصرية جعلتهم مواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة على أراضيهم نفسها. ويوجد أكثر من ٥٠ قانونا تميّز ضد مواطني إسرائيل الفلسطينيين في جميع مجالات الحياة، بما فيها حقوقهم في المشاركة السياسية، والوصول إلى الأرض، والتعليم، وموارد ميزانية الدولة، والإجراءات الجنائية. وتساءلت عن المنطق والصواب في وصف إسرائيل نفسها بالديمقراطية.

٥٤ - وقالت إن أشكال الظلم الصارخ الذي تلحق بشعب فلسطين تحت الاحتلال سوف تظل بدون حل في غياب المساءلة، مما يطيل النزاع المأساوي ويزيد من تدهور الحالة ويقوّض احتمالات الاستقرار فيها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يقوم بدوره في إيجاد حل للمشكلة وأن يتخذ الخطوات اللازمة لوضع حد لجميع الانتهاكات الاسرائيلية وكفالة العدالة والمساءلة على الجرائم التي ارتُكبت ضد المدنيين الفلسطينيين. كما يتعين على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لكي يكون للفلسطينيين في نهاية المطاف الحق في الحياة والكرامة والقدرة على تقرير مستقبلهم.

٥٥ - **السيدة غبركيدان** (إريتريا): قالت إن إريتريا انضمت في سنة ٢٠٠١ إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وأنها على اقتناع لا يتزحزح بأن العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز بجميع أشكاله تمثل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ويجب على جميع الدول أن تتصدى لها. وأضافت أنه يتعين على الدول الأعضاء تعزيز وتشجيع الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بدون أي تمييز. وأشارت إلى أن المجتمع الدولي قطع أشواطا كبيرة في فهم مختلف أشكال ومخاطر العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بها من تعصب، وأعلنت التزام بلدها الكامل بمعالجة المسائل الواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان.

٥٦ - وأضافت تقول إنه بالرغم من تلك الجهود، لا تزال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب تتسبب في مآسي ومشقات غير مقبولة للعديد من الناس. وأعربت عن القلق الشديد الذي يساور وفدها بسبب تنامي النزعات العدائية ضد المهاجرين الذين يتعرضون للتهديد والترهيب والاعتداءات البدنية والحرمان من الخدمات الاجتماعية الأساسية ومن ممارسة ثقافاتهم ودياناتهم بحرية. وشددت على وجوب احترام حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين، وتشجيع الدول على توفير الإطار القانوني والاقتصادي والاجتماعي اللازم لحمايتهم. وأعربت عن تأييد وفدها للحملة العالمية التي يقودها الأمين العام في التصدي لكراهية الأجانب وشجعت الدول الأعضاء على القيام بدور نشط في التخطيط لها وتنفيذها. وقالت إنه بإمكان التعليم ووسائط الإعلام أن تقوم بدور حيوي في تغيير السلوكيات وفي نشر التسامح خدمةً للتنوع.

٥٧ - وأضافت تقول إنه ينبغي معالجة مخلفات الاستعمار الذي تواصل قرونا. وذكّرت بأن الاستعمار والاسترقاق على أساس التحيز العنصري تركا آثار اقتصادية واجتماعية عميقة الجذور لا تزال تؤثر على عدد كبير من الناس. وأعربت عن مساندة وفدها للدعوة إلى معالجة التفاوتات التاريخية الناتجة عن العنصرية، بما في ذلك الرق، وعن ترحيبها بالعقد الدولي للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي.

٥٨ - وختمت قائلة إن إريتريا، بوصفها بلدا حُرم في وقت من الأوقات من حقه في تقرير مصيره وعاش عقودا من الحرب لاستعادة ذلك الحق، تؤيد تأييدا قاطعا حق الشعوب في تقرير مصيرها.

٥٩ - **السيد ربيع** (المغرب): قال إن عالمية حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزؤ هي أساس النظام الدولي.

ولا يمكن تنفيذ الحق في تقرير المصير أو إعطاؤه أولوية بطريقة تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مع مبادئ السيادة وسلامة الأراضي والوحدة الوطنية. وقال إن تقرير المصير مسألة تنطبق على جميع الشعوب. ومن المؤسف له أن بعض الدول تنكر ذلك الحق على شعوبها ذاتها، وتدافع عنه في حالات أخرى. وبيّن أن تقرير المصير ينطبق على جميع الحقوق ولا يمكن قصره على الوضع السياسي. وأن هناك أشكالا أخرى من تقرير المصير تستحق الاهتمام، ولا سيما تقرير المصير الثقافي واللغوي.

٦٠ - وأضاف يقول إنه لا يمكن قصر التطبيق القانوني لتقرير المصير على تفسير سياسي واحد غير مكتمل. فتقرير المصير لم يرد فقط في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). ومحاولات فرض ذلك التفسير تستخف بالقانون الدولي الذي هو قانون يتطور ويتكيف مع الواقع الذي يعيشه المجتمع الدولي. وأضاف أن القرار ١٥١٤ (د-١٥) يكمّله قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥) الذي يحدد الخيارات الثلاثة لتطبيق تقرير المصير على النحو التالي: صيرورة الإقليم دولة مستقلة ذات سيادة؛ أو الدخول الحر في رابطة مع دولة مستقلة؛ أو الاندماج مع دولة مستقلة. وقد وُضع ذلك التعريف ليكون ضمانا يحول دون تفسير مبدأ تقرير المصير تفسيرا حصريا.

٦١ - وذكّر بأن المقصود بتقرير المصير كان، في الأصل، تفكيك الإمبراطوريات الاستعمارية في خمسينات وستينات القرن الماضي من خلال منح الشعوب استقلالها، ونشر الديمقراطية من خلال الحكم الذاتي بغية كفالة السلم والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. وكان الاتجاه العام للممارسة الدولية، بدعم من مجموعة كبيرة من القوانين الدولية، هو إعطاء الأولوية للحكم الذاتي من خلال الديمقراطية؛ والمشاركة الاقتصادية؛ والمحافظة على الهويات القبلية واللغوية والثقافية وتشجيعها. وقد سمح الحكم الذاتي للمجتمع الدولي بتجاوز الوضع القائم آنذاك والمساهمة في السلام وبناء الثقة والمصالحة. وكان ذلك الاتجاه، المدعوم بدرجة كبيرة من المجتمع الدولي، صادقا، وديمقراطيا، وعصريا، ويعبّر عن تفكير يستشرف المستقبل. ومما يؤسف له أنه بالرغم من التطورات القانونية المتعلقة بتقرير المصير، فإن الحق في ذلك لم يكن في متناول شعب القبائل في الجزائر. ولا يزال الحق في تقرير المصير يفسَّر تفسيرا ضيقا، مما ينتهك الصكوك الدولية التي تتناول ذلك الحق، نصّا وروحاً.

البيانات التي أُدلي بها ممارسةً لحق الرد

٦٢ - **السيد شولغين** (الاتحاد الروسي): دعا وفد جورجيا إلى قبول الواقع السياسي الجديد لدولتين مستقلتين، أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. وقال إن أي مسائل تنشأ في ذلك السياق، بما فيها مسائل حقوق الإنسان، ينبغي مناقشتها مع تسخينفالي وسوخومي، على التوالي.

٦٣ - وفيما يتعلق ببيان الوفد الأوكراني، ذكّر بأن القرم وسيباستوبول أصبحتا جزءا من الاتحاد الروسي إثر استفتاء نُظم وفق القانون الدولي. وقال إن شعب القرم وسيباستوبول مارس حقه في تقرير المصير المكفول بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وأشار إلى أن الإقليمين يخضعان لدستور الاتحاد الروسي وللاتفاقات الدولية التي هو طرف فيها، بما فيها ما يتعلق بحقوق الإنسان. وقال إن لسكان القرم، مثل جميع الأشخاص الذين يعيشون تحت الولاية القضائية الروسية، جميع الوسائل اللازمة للحماية القانونية، وإن السلطات المختصة في الاتحاد الروسي تستجيب للتقارير عن أي انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان، بوسائل منها إجراء تحقيقات عند الاقتضاء.

٦٤ - **السيدة غريغوريان** (أرمينيا): قالت إن أذربيجان دولة فتية ولذا تواجه صعوبة في تفسير التاريخ، وكثيرا ما تخلق ذلك التاريخ من عدم. ولذلك فإن الوفد الأرميني يغفر لها تجاوزاتها فيما يتعلق بأبسط المعلومات التاريخية، ولكنه لا يغفر لها وحشيتها. وقالت إن ضابطا أذربيجانيا اسمه راميل سافاروف قطع رأس ضابط أرميني خلال نومه، في عام ٢٠٠٤. وأنه بدلا من التنديد بتلك الجريمة، قامت

سلطات أذربيجان، على أعلى مستوى، بتمجيدها. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، خلال العدوان على ناغورني كاراباخ، شجع تمجيدُ تلك الجريمة القوات المسلحة الأذربيجانية على ارتكاب فظائع في حق كل من الجنود والمدنيين، بمن فيهم سيدة في الثانية والتسعين من العمر. وقد لجأت القوات المسلحة الأذربيجانية إلى ارتكاب انتهاكات صارخة لاتفاقية جنيف بقتل الأسرى والتمثيل بجثثهم. وقد أجريت ٢٢ عملية بحث في الأدلة الجنائية لتحديد نطاق تلك الفظائع وأسفرت عن اكتشاف قطع رأسي جنديين، وعن قطع رأس جندي ثالث قُطع معصماه عندما كان حيا. وقد تداولت وسائط الإعلام الأذربيجانية صورا ومشاهد فيديو لجنود أُخذت صورهم مع رؤوس جنود كاراباخ يعرضونها على مقيمي مستوطنات أذربيجانية. وتعرضت جثث العديد من جنود قوات الدفاع لناغورني كاراباخ الآخرين إلى أنواع شتى من التشويه والتدنيس.

٦٥ - وأضافت تقول إن أذربيجان نفسها أقرت، في اجتماع المجلس الوزاري الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أثينا، بأن تمتّع الشعوب بالحقوق على قدم المساواة وحقها في تقرير مصيرها ينبغي أن يكون من بين المبادئ التي يقوم عليها حل النزاع في ناغورني - كاراباخ. ولذلك فإن في نكرانها الآن لتلك الحقوق تضارب. وقالت إن عدوان أذربيجان على ناغورنو - كاراباخ في نيسان/أبريل أكد من جديد قلق حكومتها وأثبت مرة أخرى أن القيادة الأذربيجانية تسعى إلى إنهاء النزاع بالقضاء تماما على سكان ناغورنو - كاراباخ. ويتعين على أذربيجان، لكي تثبت التزامها بالتسوية السلمية للنزاع بوساطة الرئيسين المشاركيْن لمجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الالتزام باتفاقي سنتي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ لوقف إطلاق النار، وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في فيينا وبيترسبورغ تنفيذا غير مشروط.

٦٦ - **السيد واريتش** (باكستان): قال إن المغالطة، مهما بلغ حجمها، لن تغيّر من واقع احتلال الهند لجامو وكشمير. وإنه لا يمكن تغيير الوقائع التاريخية والقانونية والسياسية بادعاءات زائفة بشأن الأراضي المحتلة. وأن المركز المتنازع عليه لكشمير لا مكن تغييره بمحاولة مغالطة المجتمع الدولي، وأن إنكار ذلك الواقع يأتي بنتائج عكسية. وأضاف أنه لا يمكن الخلط بين التطلعات الشعبية للكشميريين إلى حقهم في تقرير المصير وبين الإرهاب، وأنه لا يمكن للهند أن تحمّل الأخرين فشلها في قمع ذلك الكفاح المشروع. وقال إن التوصل إلى سلام دائم في جنوب آسيا يتطلب تسوية الخلاف الكشميري وفقا لقرارات مجلس الأمن وتطلعات الشعب الكشميري. وأكد أن حكومته مستعدة للمشاركة في حوار بنّاء وهادف مع الهند لتحقيق ذلك الهدف.

٦٧ - **السيد ياريمينكو** (أوكرانيا): قال إن وفد الاتحاد الروسي يكرر نفس الكلام باستمرار لأنه عاجز عن تقديم أي حجج جديدة مقنعة. وذكّر الوفدَ الروسي بالعديد من المناطق الساخنة حول الاتحاد الروسي، بما فيها القاعدة الروسية في ترانسدنيستريا، وبالأحداث التي أدت إلى النزاع في مولدوفا. وأضاف أن هناك عدوانا روسيا على جورجيا وأوكرانيا، بما في ذلك الاحتلال المؤقت للقرم. وأشار إلى أن رئيس سبيربانك الروسية قال إن مؤسسته لا تعمل في القرم تجنبا للجزاءات. وتساءل عن السبب في مواصلة النقاش بشأن هذه المسألة إذا كان رئيس إحدى كبريات المؤسسات المالية الروسية لا يعتقد أن القرم جزء من الاتحاد الروسي.

٦٨ - **السيدة كوبرادزي** (جورجيا): قالت إن التعليقات التي أبداها الاتحاد الروسي لا هدف من ورائها سوى مغالطة المجتمع الدولي، في الوقت الذي يحتفظ فيه بآلاف الجنود في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي الجورجيتين. وكانت المنطقتان قد أُفرغتا من السكان نتيجة عدة موجات من التطهير العرقي، كما أن العديد من التقارير أفادت بممارسة العنصرية والتمييز العنصري بشكل مستمر ضد الجورجيين.

٦٩ - وذكّرت بأن الدائرة الأولى للإجراءات التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية أذنت للمدعي العام، في قرار مؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بأن يفتح من تلقاء نفسه تحقيقا في الجرائم التي اقتُرفت خلال النزاع المسلح الدولي

الذي نشب في عام ٢٠٠٨ بين الاتحاد الروسي وجورجيا. وفي ذلك القرار، لاحظت الدائرة وجود نمط متكرر من القتل المتعمد، وضرب المدنيين واحتجازهم، ونهب الممتلكات، والهدم المنهجي لمنازل الجورجيين. وأفادت تقارير بأن تلك الأفعال ارتُكبت بغية طرد ذوي العرق الجورجي بالقوة من إقليم أوسيتيا الجنوبية، تحقيقا للهدف العام المتمثل في تغيير التكوين العرقي للإقليم وقطع ما تبقى من صلة بينه وبين جورجيا. ولاحظت الدائرة أيضا انخفاضا بنسبة ٧٥ في المائة في عدد السكان ذوي الأصول الإثنية الجورجية في أوسيتيا الجنوبية، وهو مثال حي على التمييز والتغيير الديمغرافي على أساس العرق. ولكي يمكن التصدي لتلك الأفعال العدوانية الشنيعة، ينبغي أن يُسمح للمجتمع الدولي بالوصول فورا إلى الأراضي المحتلة.

٧٠ - **السيدة مامادوفا** (أذربيجان): قالت إن وفدها يرفض رفضا قاطعا تعليقات الوفد الأرميني ووصفتها بأنها تتضمن تشويها للواقع وترمي إلى خدمة الأغراض الأرمينية، وهي مثال على محاولته مغالطة المجتمع الدولي. وذكّرت الوفد الأرميني بأن الاجراءات التي اتخذتها أرمينيا من جانب واحد للتوصل إلى فصل ناغورنو - كاراباخ عن أذربيجان لم تكن أبدا إجراءات مشروعة أو سلمية، كما أن المطالبات الأرمينية ليست متوافقة مع المعايير الوطنية أو الدولية المنطبقة.

٧١ - وأضافت تقول إنه يوجد قدر هائل من أدلة الإثبات على أن أرمينيا هي التي بدأت الحرب. فقد هاجمت واحتلت أذربيجان، بما في ذلك منطقة ناغورنو - كاراباخ وسبع مناطق محاذية؛ وقامت بتطهير عرقي على نطاق واسع؛ وأنشأت في الإقليم الأذربيجاني المحتل كيانا انفصاليا تابعا لها مكونا من عناصر عرقية معينة. وذكّرت بأن مجلس الأمن اتخذ في عام ١٩٩٣ أربعة قرارات أدانت استخدام القوة في أذربيجان واحتلال أراضيها وطالبت بالسحب الفوري والكامل لقوات الاحتلال من جميع أراضي أذربيجان المحتلة.

٧٢ - وذكّرت بأن المجلس أثبت أن ناغورنو - كاراباخ جزء من أذربيجان وأكد من جديد احترامه لسيادة أذربيجان وسلامة أراضيها وحرمة حدودها الدولية. ولكن أرمينيا رفضت، مع الأسف، أحكام تلك القرارات وجميع المقترحات التي قدمتها مجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبعبارة أخرى، فإن ما وصفته ممثلة أرمينيا بأنه ممارسة للحق في تقرير المصير من قبل مجموعة أرمينية تعيش في أذربيجان وصفه مجلس الأمن وهيئات دولية أخرى ذات الحجية، بشكل لا لبس فيه، بأنه استخدام غير مشروع للقوة من قبل أرمينيا تخلله ارتكاب جرائم كانت مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي.

٧٣ - وأضافت تقول إنه من المؤسف، وإن كان ذلك متوقعا، أن تنكر أرمينيا، الدولة المعتدية والقائمة بالاحتلال، مسؤوليتها عن الجرائم التي تُواصل اقترافها في حق جمهورية أذربيجان وأن تلجأ إلى توجيه اللوم إلى غيرها. فمعروف عن القيادات الأرمينية الحالية والسابقة خطاباتها التي تدعو إلى الكراهية وتحرّض على العنف، ورغبتها في الإبقاء على الوضع على ما هو عليه. وختمت قائلة إن هناك عدة أمثلة على ذلك وإنه بمقدورها تذكير الوفد الأرميني بها، عند الحاجة.

٧٤ - **السيدة سيموفيتش** (إسرائيل): قالت إن دولة إسرائيل تؤيد حلا يقوم على دولتين يعيش فيهما شعبان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. غير أن السلام يتطلب تنازلات وجهودا مؤلمة. ولا شك أنه من الأسهل على القيادة الفلسطينية أن تخاطب الأمم المتحدة من أن تخاطب شعبها بالعربية وتدعوه إلى وقف الهجمات الإرهابية التي يشنها يوميا على الإسرائيليين. وقالت إنه لكي يمكن التوصل إلى حل الدولتين، يجب أن يتوقف الفلسطينيون عن تعريض حياة الإسرائيليين للخطر. وأشارت إلى أن هجمات إرهابية ارتكبها فلسطينيون أسفرت منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ عن مقتل ٤٢ شخصا وإصابة ٦٠٢ بجروح. وقالت إن الفلسطينيين يستغلون تصاريح العمل الصادرة لهم لدخول إسرائيل وقتل المدنيين واقتراف الهجمات على المستشفيات والأماكن المقدسة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، قُتل شخصان في كنيس في تل أبيب خلال صلوات الظهيرة. وقُتلت امرأة طعنا

في منزلها أمام أطفالها، وأعترف قاتلها البالغ ١٥ سنة من العمر بأن التلفزة الفلسطينية، التي تشجع على العنف ضد اليهود، أثّرت بشدة على قراره بشن الهجوم.

٧٥ - وقالت إنها ممتنة لممثلة فلسطين التي كثيرا ما تشير إلى المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية. فإسرائيل لها بالفعل مجتمع مدني مزدهر لا يتردد في إسماع صوته وآرائه، كما ينبغي أن يكون تماما في أي مجتمع ديمقراطي. وأعربت عن أملها في أن تتمكن في المستقبل من الاقتباس من منظمة غير حكومية فلسطينية واحدة على الأقل تنتقد الهجمات الإرهابية الفلسطينية ضد الإسرائيليين أو انتهاكات حقوق الإنسان الشنيعة التي يرتكبها الفلسطينيون ضد شعبهم. وقالت إن الدعوة إلى الديمقراطية في بلد ديمقراطي أيسر بكثير من الدعوة إلى سيادة القانون أو الاجراءات الديمقراطية، مثل الانتخابات، في الأراضي الفلسطينية. وختمت قائلة إن إسرائيل أظهرت دائما رغبتها في القيام بتنازلات مؤلمة باسم السلام وتأييدا لحل الدولتين، ولكن على الفلسطينيين أن يعترفوا بأبسط حقق للإسرائيليين وهو العيش في سلام وأمن.

٧٦ - **السيد بوعسيلة** (الجزائر): قال إن وفده يرفض بيان المغرب بشأن وجود جماعات في الجزائر ترغب في الانفصال. وبما أن المغرب يعتبر مسألة الصحراء الغربية مسألة داخلية، فإنه ينبغي مناقشتها من زاوية حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره. وقال إن الجزائر تطبق منذ استقلالها في عام ١٩٦٢ حق الشعب الجزائري بأكمله في تقرير مصيره.

٧٧ - **السيدة غريغوريان** (أرمينيا): قالت إنها لن تدخل في جدال مطوّل مع الوفد الأذربيجاني. وذكّرت بأن قرارات مجلس الأمن اتُخذت خلال المرحلة العسكرية من النزاع ولم تؤد إلى وقف فوري لإطلاق النار بسبب موقف أذربيجان التي حاولت باستمرار فرض حل للمسألة بالقوة. واليوم، وبعد ٢٠ سنة من وقف إطلاق النار، تشير أذربيجان إلى عنصر وحيد من القرارات وتتجاهل بقية العناصر مثل رفع الحصار أو أطراف النزاع الأخرى. وبيّنت إن جميع قرارات مجلس الأمن تعترف بوضوح بأن ناغورنو - كاراباخ طرف في النزاع. وإذا كانت أذربيجان راغبة في تنفيذ تلك القرارات، فإنه عليها أولا وقبل كل شيء أن تتواصل مع سلطات ناغورنو - كاراباخ لتمضي قدما في اتجاه حل النزاع.

٧٨ - ولاحظت أن الوفد الأذربيجاني لم ينف الادعاءات بحدوث الفظائع التي كانت أشارت إليها، وإنما لجأ إلى تكرار الاتهامات التي رد عليها الوفد الأرميني مرارا. ومن السهل فهم سبب ذلك، فالفظائع التي ارتكبها الجنود الأذربيجانيون موثقة توثيقا جيدا، بما في ذلك بالصور التي تتداولها وسائط التواصل الاجتماعي والتي يظهرون فيها إلى جانب الجثث المشوّهة. بل أن أحد من يُطلق عليهم لقب البطل يظهر في الصورة مع رأس مقطوعة لجندي من ناغورنو - كاراباخ، وقد مُنح وساما من رئيس أذربيجان نفسه.

٧٩ - وأضافت أن أذربيجان لا تزال تنتهك اتفاق وقف إطلاق النار. وقد أسفرت حادثة جدت مؤخرا عن مقتل عدد من أفراد قوات الدفاع لناغورنو - كاراباخ. وأعربت عن القلق الشديد الذي يساور وفدها لأن أذربيجان تواصل بانتظام العمليات العسكرية على جانب خط التماس، بالرغم من نداءات المجتمع الدولي باحترام وقف إطلاق النار والعودة إلى المفاوضات.

٨٠ - **السيدة رشيد** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن البيانات التي أدلت بها ليست كلاما خطابيا أو تشويها للحقيقة، بل هي تعكس واقع المعاناة والمقاساة والمآسي التي يعيشها يوميا الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيون تحت احتلال استمر منذ خمسين سنة تقريبا. وقالت إن ممثلي إسرائيل يواصلون تجاهل ذلك الاحتلال ويرفضون تناوله بأي شكل من الأشكال، لا سيما في سياق القانون الدولي. وأضافت أن تقارير الأمين العام تتضمن حقائق جمعتها جهات ذات مصداقية مثل وكالات الأمم المتحدة ولجانها وأجهزتها، فضلا عن منظمات حقوق الإنسان. وعندما تقول منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية الحقيقة، فإنها تتعرض للتهجم من قبل رئيس وزراء إسرائيل نفسه. وأكدت أن الحقائق الواردة في تلك التقارير تقوم على الأطر القانونية والمتعلقة بحقوق

الإنسان، التي تحكم الاحتلال. ومهما بلغت درجة تشويه الحقيقة أو تحريفها، فإنه لا يمكن تأويل القانون بشكل يبرر الأفعال العدائية التي تقترفها السلطة القائمة بالاحتلال في حق الشعب الفلسطيني. وطلبت من الوفد الإسرائيلي أن يتوقف عن نشر الأكاذيب وأن يناقش بجدية ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من قمع ومن انتهاك لحقوقه الإنسانية. وقالت إن النظر في الحالة على أساس القانون الدولي والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان يؤدي حتما إلى سرد يختلف عما يقدمه ممثلو إسرائيل باستمرار.

٨١ - وأضافت قائلة إن تطلعات الشعب الفلسطيني مشروعة وهي العيش بحرية وليس تحت بؤس الاحتلال الأجنبي، وفي سلام وأمن، والتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها الشعوب الأخرى. ولاحظت أن إسرائيل تدّعي السعي إلى السلام. ولكن يجب على المجتمع الدولي أن يقيس التزامها بالسلام على أساس ما تقوله وتفعله حكومتُها في الأرض الفلسطينية المحتلة. فقد نُقل الآلاف من المستوطنين إلى هناك، وهو ما يمثل جريمة حرب وانتهاكا لالتزامات إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال. وقد اتخذت القيادة الفلسطينية العديد من الخطوات الرامية إلى تحقيق السلام، واعترفت من خلال اتفاقات أسلو بحق دولة إسرائيل في الوجود. وقالت المراقبة عن دولة فلسطين إن حكومتها ستواصل السعي إلى تحقيق حل الدولتين الذي يسمح لإسرائيل وفلسطين بالعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ولكن يتعين على إسرائيل أن تعترف بالشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت احتلالها.

٨٢ - وذكّرت بأن المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب شدد في ملاحظاته الختامية أمام اللجنة في الأسبوع السابق على أن الاحتلال يزداد تغلغلا وأن الحالة تدعو المجتمع الدولي إلى الشعور بالقلق العميق بسبب انسداد الطرق نحو إعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال. وقد ذكر أنه أصبح من المستحيل الفصل بين الاحتلال وبين مشروع إسرائيل الاستيطاني.

٨٣ - وختمت ردّها داعية إسرائيل إلى المشاركة في حوار جدي بدلا من تشويه الحقيقة والواقع على الأرض الذي يدركه المجتمع الدولي والأمم المتحدة ادراكا جيدا.

٨٤ - **السيدة مامادوفا** (أذربيجان): قالت إن ما يسمى بجمهورية ناغورنو - كاراباخ المستقلة ليست سوى نظام صوري تتحكم فيه حكومة أرمينيا، بل أن كبار قادته هم أعضاء في النظام السياسي الأرميني. وأشارت إلى أن رئيس أرمينيا، سيرج سرغسيان، بدأ حياته المهنية في عام ١٩٨٩ كرئيس لـ ''لجنة قوات الدفاع عن النفس'' الانفصالية، وغادر ذلك المنصب في عام ١٩٩٣ ليصبح وزير الدفاع.

٨٥ - ومضت تقول إن القيادة الأرمينية ارتكبت في حق المدنيين الأذربيجانيين فظائع في نيسان/أبريل ٢٠١٦ وقبل ذلك التاريخ. وأن الرئيس سرغسيان نفسه ذكر أنه لا يشعر بأي ندم على الجرائم التي ارتُكبت.

٨٦ - وأشارت إلى أن المعلومات التي قدمتها وزارة الدفاع الأرمينية تفيد بأن ٨٠ في المائة من الجنود الذين قُتلوا خلال التصعيد الذي شهده شهر نيسان/أبريل كانوا من قوات الدفاع الأرمينية. وقد قُتل الجنود الأذربيجانيون أو أصيبوا بجروح أو تشوهات داخل إقليم أذربيجان المعترف به دوليا وهم يدافعون عن سيادة بلدهم وحدود دولتهم وسلامة أراضيها. أما الجنود الأرمينيون، فقد قُتلوا وهم يدافعون عن سياسة الاحتلال التي تنتهجها حكومتهم.

٨٧ - وتساءلت عن سبب وجود جنود أرمينيين في أغدام وفيزولي في حين أن مجلس الأمن أدان الاحتلال. وبيّنت أن عمليات القتال تواصلت لأن الجانب الأرميني رفض الإطار الزمني لسحب القوات الأرمينية من الأراضي الأذربيجانية المحتلة. وقاد كان حضور القوات الأرمينية المسلحة على أراضي أذربيجان هو العائق الوحيد أمام إحلال سلام وأمن دائمين في المنطقة. وتساءلت أي قانون يسمح لأرمينيا بإجراء عمليات عسكرية في الأراضي الأذربيجانية المحتلة، ولماذا يوجد مسؤولون أرمينيون في أغدام وفيزولي وناغورنو - كاراباخ

ودعت الوفد الأرميني إلى الرد على تلك الأسئلة بدلا من الدخول في جدل ومغالطة اللجنة.

٨٨ - **السيد ربيع** (المغرب): قال إن البيان الذي أدلي به ممثل الجزائر في إطار ممارسته لحق الرد يتسم بالتناقض والانفصام، وأن الجزائر تتدخل في شؤون جارها، المغرب، وتحاول في الوقت نفسه منع تدخل الآخرين في شؤونها هي. وأكد أن الصحراء مغربية وسوف تبقى كذلك. ولسوء حظ الوفد الجزائري، لا يمكن للجزائر أن تكبح حرية وفده في التعبير أو تمنعه من الكلام عن حق شعب القبائل في تقرير المصير. وقد أكد بيان ممثل الجزائر مرة أخرى أن الجزائر هي الطرف الرئيسي المسؤول عن الخلاف بشأن الصحراء.

٨٩ - **السيد بوعسيلة** (الجزائر): لاحظ أن مفهوم ''الصحراء المغربية'' مفهوم يتعارض مع الأعراف والمعايير الدولية، وأن اسم الصحراء الغربية موجود على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية أُنشئت في الواقع لتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير. وختم قائلا إن الجزائر لا تقبل أبدا تدخل الآخرين في شؤونها وهي لا تتدخل أبدا في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى.

٩٠ - **السيد ربيع** (المغرب): قال إن ممثل الجزائر يسعى دائما إلى تبرير تعليقاته بتقديم معلومات جزئية، وقد نسي أن يذكر أن المغرب هو الذي طلب إدراج الصحراء على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لدى اللجنة السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في عام ١٩٦٣، في سعي لاسترجاع جزء لا يتجزأ من أراضيه. وحري بممثل الجزائر أن يقدم معلومات كاملة وأن يتجنب تضليل الحاضرين من الدول الأعضاء. والمغرب لا يسمح لأحد بالتكلم عن الصحراء المغربية. وكل مرة يتكلم فيها الوفد الجزائري عن الموضوع، سيكون الوفد المغربي هناك للحديث عن الجزائر، لأن الجزائر أعطت لنفسها الحق في الحديث عن المغرب.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢:٠٥.